مركز الدراسات الاستراتيجية - جامعة كربلاء

Center for Strategic Studies-University of Karbala

العراق
في مراكز الأبحاث العالمية

نشرة نصف شهرية تصدر عن قسم الدراسات الدولية

في هذا العدد:

حدود الشرق الأوسط بعد سايكس بيكو: نحو القومية الواحدة أو التعددية

لماذا لا يحلّ الانتصار في الموصل المعضلة الأمريكية في العراق

الموصل ما بعد "الدولة الإسلامية": استراتيجية إقليم كردستان

السنة الرابعة

العدد ((١٥١))

الاثنين : ٢٠ / ٦ / ٢٠١٦

التفكير الاستراتيجي في القران الكريم

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿ٱلَّذِينَ يَذۡكُرُونَ ٱللَّهَ قِيَٰمٗا وَقُعُودٗا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمۡ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلۡقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ رَبَّنَا مَا خَلَقۡتَ هَٰذَا بَٰطِلٗا سُبۡحَٰنَكَ فَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ﴾

﴿آل عمران/١٩١﴾

في هذا العدد

الافتتاحية بقلم رئيس التحرير

كيف نمنع "داعش" من العودة مرة أخرى بعد هزيمته عسكريا؟ | ٣

مقالات استراتيجية

حدود الشرق الأوسط بعد سايكس بيكو: نحو القومية الواحدة أو التعددية | ٤

آمال بايدن في العراق تصطدم بالواقع | ٧

لماذا لا يحلّ الانتصار في الموصل المعضلة الأمريكية في العراق | ٩

الموصل ما بعد "الدولة الإسلامية": استراتيجية إقليم كردستان | ١٤

ما الخطة بعد "داعش"؟ | ٢١

هيئة التحرير

رئيس التحرير

أ.م.د. خالد عليوي العرداوي

هيئة التحرير

م.د. حسين أحمد دخيل

م.م. حسين باسم عبد الأمير

م.م. مؤيد جبار حسن

م.م. ميثاق مناحي العيساوي

م.م. حوراء رشيد مهدي

م.م. علي مراد العبادي

هبة عباس محمد علي

الموقع الألكتروني

أحمد ستار الطائي

التصميم والإخراج الفني

حنان محمد باقر

آيات صباح ضاحي

التدقيق اللغوي

م.م. فلاح عبد علي سركال

م.م. ضياء عماد عبد علي

العراق في مراكز الأبحاث العالمية

كيف نمنع "داعش" من العودة مرة أخرى بعد هزيمته عسكريا؟

هل العالم مستعد لهزيمة "داعش"؟، وكيف ستكون مرحلة ما بعد "داعش"؟، وما هي خيارات الأطراف الإقليمية والدولية عندما يتحقق هذا الهدف؟. هذه الأسئلة وغيرها تشكل محور مقالات هذا العدد من إصدار **(العراق في مراكز الأبحاث الدولية)**. ففي هذا العدد سيقرأ القارئ خمسة مقالات مهمة: المقال الأول **(حدود الشرق الأوسط بعد سايكس بيكو: نحو القومية الواحدة أو التعددية؟)**، للكاتب **(ماوريتسيو جيري)**، ونشره **(معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى)**، وكاتب المقال لا يُحمِّل اتفاقية سايكس بيكو وحدها المسؤولية عن عدم استقرار الشرق الأوسط، بل يرى أن طريقة التدخل الأوربي بشؤون هذه المنطقة تشجّع على مثل هذه النتيجة، وأن تحقيق الاستقرار يتطلب ترسيخ ومأسسة الدول المتعددة الثقافات على الطريقة الإندونيسية.

المقال الثاني **(آمال بايدن في العراق تصطدم بالواقع)**، للكاتبة **(نهال طوسي)**، نشرته **(صحيفة بوليتيكو)**، وفيه يتم رصد زيارة نائب الرئيس الأمريكي الأخيرة إلى العراق، وما أعقبها من دخول للمتظاهرين العراقيين إلى المنطقة الخضراء، وخلاصة المقال تؤكد على ضرورة تركيز الجهود على محاربة "داعش"، وأن يكون لواشنطن دور القيادة في تحقيق هذا الهدف.

المقال الثالث **(لماذا لا يحلّ الانتصار في الموصل المعضلة الأمريكية في العراق؟)**، للكاتبين **(جوشوا روفنير، وكيتلين تالماج)**، نشره **(معهد بروكنغز)**، ويذهب كاتبا المقال إلى التأكيد على أن تحرير الموصل من سيطرة "داعش" لن يحلّ مشاكل واشنطن في العراق مالم يكن هناك تصور واضح لكيفية بناء سلام شامل ودائم في مرحلة ما بعد التحرير، سلام يمكنه إعادة الثقة بين المكونات العراقية المتصارعة.

المقال الرابع **(الموصل ما بعد "الدولة الإسلامية": استراتيجية إقليم كردستان)**، للكاتب **(ريناد منصور)**، نشره **(مركز كارنيغي للشرق الأوسط)**، وينشغل كاتبه كثيرا في تحديد رؤية إقليم كردستان لمرحلة ما بعد "داعش" في الموصل، ويبدو أن هذه الرؤية تختلط بها خيارات الكرد بين البقاء في عراق واحد يضمن مصالحهم أو الذهاب إلى الانفصال وتشكيل دولتهم المستقلة.

المقال الخامس **(ما الخطة ما بعد "داعش")**، للكاتب **(روبرت فورد)**، ونشره **(معهد الشرق الأوسط)**، واللافت في هذا المقال تحميل كاتبه واشنطن المسؤولية المباشرة عن ظهور "داعش"؛ بسبب سياساتها الفاشلة في الشرق الأوسط، ويرى أن مرحلة ما بعد "داعش" تتطلب تعزيز قدرة السكان المحليين على اختيار قياداتهم، ونجاح هذه القيادات في توفير الخدمات الأساسية للمواطنين، وترسيخ الثقة بالإدارة الجديدة.

Center for Strategic Studies

حدود الشرق الأوسط بعد سايكس بيكو: نحو القومية الواحدة أو التعددية

ماوريتسيو جيري: مساعد باحث في الدراسات الدولية
في جامعة أولد دومينيون، ومرشح لدرجة الدكتوراه
معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى
٢ حزيران/يونيو ٢٠١٦

مراجعة: م. م. ميثاق مناحي العيساوي

نشرت مجلة "فورين بوليسي" مؤخراً مقالاً يعارض تحميل اتفاقية سايكس بيكو مسؤوليّة التوتر الذي يشهده الشرق الأوسط حاليّاً. وفيما قد يكون كاتب المقال قد بالغ كثيراً في تبرئة المعاهدة وموقّعيها من اللوم المُلقى عليهم، إلا أنه من المؤكد أنّ الحدود التي ساهمت هذه الوثيقة في رسمها ليست المذنب الوحيد الذي سبب حالة عدم الاستقرار في المنطقة. فقد نتج عن استخدام سايكس بيكو ككبش فداء ما هو أخطر بكثير؛ إذ أُطلق النّداء لإعادة رسم الحدود من أجل بناء دول ذات قومية واحدة وفقاً للأنموذج الأوروبي. ولسخرية القدر، لن تسبب محاولة التخلص من إرث سايكس بيكو إلا باستمرار اندفاع الغرب التاريخي إلى التدخل بشؤون الشرق الأوسط.

لطالما كانت مواقف السياسة الأوروبية إزاء العالَم الإسلامي عبارة عن تشكيلة من سياسات مبدأ "فرّق تسُد" منذ اجتياح نابليون لمصر. فقد أشار المؤرّخ البارز برنارد لويس إلى أنّ الحملات النابليونية في مصر وسوريا أثبتت إلى الأجيال اللاحقة أن مجرد قوة أوروبية صغيرة قادرة على احتلال الأراضي الإسلامية وحكمها، وأنّ لا شيء قادر على إزاحة هذه السلطة إلا عن طريق أحد البلدان الأوروبية الأخرى. وعلى الرغم من انتقاد المنظّر العربي إدوارد سعيد وجهة نظر لويس المشرقية، لا يمكن إنكار تأثير المعاهدات السياسية الأوروبية في الساحة الجيوسياسية في الشرق الأوسط. فبدءاً بالحلف الأنجلو الروسي للسيطرة على بلاد فارس وأفغانستان، ومروراً باتفاقية سايكس بيكو مع ما نتج عنها من إعادة ترسيم الحدود بعد الحقبة العثمانية عقب الحرب العالمية الأولى، وصولاً إلى النفوذ الأوروبي اللاحق عبر الانتداب والاحتلال، تحاول السلطات الأوروبية إعادة هيكلة الشرق الأوسط على الصورة التي تراها مناسبة منذ أكثر من قرن من الزمن.

وقد ركز التدخل الأمريكي بعد الحرب العالمية الثانية على دعم القوى الإقليمية الأساسية (أي

إسرائيل وتركيا والسعودية وإيران ومصر)، بغية تحقيق أهداف استراتيجية. ومقارنة بذلك، حاولت القوى الأوروبية باستمرار إدخال فكرة "الحداثة" إلى العالَم الإسلامي منذ منتصف القرن التاسع عشر. وركز هذا التدخل على استبدال هويات الجماعات في الشرق الأوسط بمبدأ المواطنية الفردية المبنية على أنموذج الدولة الفرنسية. ومع ذلك، اختلف شكل الحوكمة الذي اعتمدته كلّ من المنطقتين عبر التاريخ كلياً. فقد بنى نظام "الملة" الخاص بالإمبراطورية العثمانية الحوكمة الإقليمية على القيادة الجماعية الدينية وعلى المقاطعات الاستراتيجية المتعددة الأعراق، في حين بنى العالَم الأوروبي المسيحي نفسه في أمم ذات عرق واحد. غير أنّ هذا الأنموذج الأخير هو المثال الذي أيدته دكتاتوريات الشرق الأوسط المدعومة من الغرب، واستمرت في تأييده.

إلا أنّ الأنموذج الأحادي العرق سيصبح غير ملائم أكثر فأكثر ليس في الشرق الأوسط فحسب، بل أيضاً في الاتحاد الأوروبي، حيث تنشأ مجتمعات جديدة متعددة الثقافات بدافع الضرورة. فالمؤسسات القوية والشاملة في الدول المركزية الضرورية لدعم الديمقراطية العملية والتنمية في العصر الحديث، غير مضطرة لاتباع أنموذج الدولة الأمة الأوروبي؛ إذ تقوم المواطنة الفردية بالضرورة على بعض العناصر المشتركة منها الهوية واللغة المشتركة. وبما أن الدول الأمم لا تنفكّ تواجه اليوم انتهاكات من قبل الجهات غير الحكومية أو عبر الوطنية لحدودها الفعلية والوهمية، يجب أن يعتمد واضعو السياسات في كل من أوروبا والشرق الأوسط تشكيلات بديلة لبناء الدولة، بالاستناد إلى التعددية الشاملة.

وتتعدد الأعراق والديانات في جميع البلدان تقريباً، باستثناء كوريا الشمالية والجنوبية واليابان وبعض البلدان الأوروبية الوسطى. وصحيحٌ أنّه في بعض البلدان، مثل يوغوسلافيا السابقة ورواندا وسوريا، استخدمت النخب السياسية هذه الأعراق والديانات لتغذية النزاع. لكنّ الاختلافات في بعض البلدان، مثل كندا وإندونيسيا، لاقت قبولاً وتمت حمايتها من خلال رفع شأن التعددية والتسامح واعتبارهما أساساً للتطور الديمقراطي الوطني.

وفي الشرق الأوسط، قد يبقى تعدد الثقافات والقوميات الذي طبع القرون الماضية حقيقةً في المستقبل، إذا تمت إعادة تصوره بطريقة تتناسب مع تعدد الهويات الحالية. وما زالت الدول الأحادية القومية في المنطقة كثيرة - وتكافح إسرائيل لتصبح إحداها، كما تطمح

تركيا أن تبقى واحدةً منها، ويبدو أنّ نية المفاوضات الراهنة في سوريا مماثلة - لكن حتى أكثر الدّول تجانساً ستضطر إلى الحد من تجانسها في هذا العالم الذي يتزايد خضوعه لتأثير العولمة. وفي النهاية فالأمة التي لا تعكس التعددية المحلية في سياستها سينتهي بها الأمر في نهاية المطاف إلى استنفاذ طاقتها للحفاظ على الوضع الراهن الذي قد يُستغَل لتحقيق التطور التكنولوجي والمجتمعي. كما ستكون قدرة هذه البلدان على استقطاب مختلف منافع المجتمع العالمي محدودة، سواء على صعيد الشركات الدولية أم على صعيد التبادل الثقافي والسياسي.

وتحمل العولمة في طياتها التنوع الذي يحارب العزلة. وقد تكون الأنواع الجديدة من الدول المتعددة القوميات هي الحل الأفضل لضمان توسع بنية الدولة. لكن يجب ألا يأخذ تعدد الثقافات شكلاً "ممأسساً" أو "متعدد الطوائف" كما (في لبنان). على العكس، يجب أن يأخذ شكل التنوع "الموحّد"، كالذي قد تطوره تركيا إذا اعترفت سلطتها بالقوة المحتملة المترتبة عن دمج هوية شعبها الكردي بهوية الأمة ككل. وهذا هو الأنموذج الذي يجب أن تشجعه البلدان الأوروبية، ليس من خلال الضغط المباشر، بل من خلال مشاركتها في النظام العالمي وتحفيز المساعي المحلية فضلاً عن التعددية على مستوى الدولة.

وعلى عكس الأنموذج الأوروبي التاريخي، ربما يشكل الأنموذج الإندونيسي مثالاً أفضل للشرق الأوسط. فهو خير دليل على أنّ عدداً هائلاً من المجموعات العرقية والديانات قادر على التعايش في جوٍّ من الديمقراطية التي لا تغضّ النظر عن الغالبية المسلمة في البلد. ويعود سبب نجاح إندونيسيا إلى الاعتراف بهويات الجماعات التقليدية. ولا يعود سبب علمانية الدولة إلى فرض قيم التعددية وفقاً للأنموذج التنازلي، بل إلى فلسفة "بانكسيلا" المترسخة في أسس الدولة نفسها والجامعة لتقبل تعددية الأديان وللإيمان بأنّ الدين هو إلهام وليس فرضاً في الحياة السياسية.

لقد كان الشرق الأوسط تعددياً لقرون، وباستطاعته أن يبقى كذلك، لكن يجب على السلطات الأوروبية أن تسمح للمنطقة بالاعتراف بهوياتها المتعددة بدلاً من التعتيم عليها، وتطوير أمم شاملة. وعوضاً عن تشجيع الانقسام إلى دول قومية عرقية والتي تتسبب دائماً في النزاعات الحدودية، يبدو أنّ التعددية تبقى السبيل الأفضل لتحقيق ما اعتبرته أوروبا غالباً سبب تدخلها في شؤون الشرق الأوسط على مدى القرن المنصرم، أي التطوير وإرساء الديمقراطية.

رابط المقال: http://goo.gl/0ooKbj

آمال بايدن في العراق تصطدم بالواقع

نهال طوسي: كاتبه ومراسلة لصحيفة بوليتيكو
صحيفة بوليتيكو
٢ أيار/مايو ٢٠١٦
ترجمة: هبة عباس
مراجعة: م. م. ميثاق مناحي العيساوي

وصل نائب الرئيس الأمريكي جو بايدن مع اثنين من مساعديه إلى بغداد وأعرب عن تفاؤله اتجاه الاضطراب السياسي في العراق نحو الاستقرار.

لكن طائرة بايدن غادرت فور حدوث الانقسامات السياسية في البلاد، واقتحام مئات المحتجين المنطقة الخضراء في بغداد، واحتلالهم المنطقة المحصنة في عطلة نهاية الأسبوع، مطالبين بوضع حد لفساد الحكومة.

وتهدد هذه التطورات بتحويل الأنظار عن الحرب ضد تنظيم "داعش" الذي سيطر على مساحات واسعة من الأراضي العراقية، وفي الوقت ذاته تؤكد التأثير المحدود للمسؤولين الأمريكيين على سياسة البلد الذي تم غزوه من قبل الولايات المتحدة قبل ١٣ عاما.

وقد دعم مسؤولون في إدارة أوباما مبادرة بايدن ومساعديه. وفيما يتعلق بحل الأزمة السياسية بين رئيس الوزراء حيدر العبادي ومعارضيه، يقول المسؤولون: يجب أن يتم حلها بأيدٍ عراقية؛ لأن أي تدخل من قبل الولايات المتحدة سيكون له ردّ فعل عنيف. فيما قال مسؤول كبير في الإدارة الأمريكية لصحيفة بوليتيكو: "من أجل أن يكون هناك حل دائم لهذه التحديات، على العراقيين أن يقوموا بهذا الأمر بأنفسهم".

وخلال مؤتمر صحفي للسكرتير الصحفي للبيت الأبيض "جوش ارنست"، أكد جوش على عدم وجود أي تعارض بين الكلمات المتفائلة لبايدن والوضع على الأرض، وأن الزيارة المهمة لنائب الرئيس تؤكد أهمية التحديات التي تواجه العراق في الوقت الراهن. وأضاف ارنست: "من الواضح أن الهدف من رسالة نائب الرئيس هو تأكيد دعم الولايات المتحدة للاصطلاحات التي تسعى حكومة العبادي إلى تحقيقها".

لكن بعض النواب والمسؤولين السابقين في الإدارة الأمريكية يقولون إن الرئيس أوباما قوّض النفوذ السياسي لإدارته في الشرق الأوسط من خلال الاعتماد على القوات العراقية لأخذ زمام المبادرة في الحرب ضد تنظيم "داعش"، والبطء الشديد في الردّ على الصراع في سوريا التي تسيطر الجماعات الإرهابية على الكثير من الأراضي فيها.

وقال النائب عن الحزب الجمهوري ورئيس لجنة الشؤون الخارجية في الكونغرس الأمريكي "اد رويس": "إن سوء تصرف الرئيس أوباما في العراق وسوريا أدى إلى صعود تنظيم "داعش". أما "جيمس جيفري" السفير السابق في العراق، فقد أكد على أن

لدى الولايات المتحدة القليل من أوراق اللعب؛ لأنها تشعر باليأس لعدم قدرتها على القيام بأي شيء ضد تنظيم "داعش"، وتشعر بيأس أكبر لعدم مشاركتها في العمليات العسكرية.

فيما حاول رئيس الوزراء المسلم الشيعي حيدر العبادي تشكيل حكومة تعتمد على التكنوقراط بعيداً عن نظام المحاصصة الحزبية والطائفية كجزء من الحملة الرامية إلى الحد من الفساد، لكنه واجه مقاومة شديدة من قبل الشخصيات السياسية المعادية له، التي ترغب بإقامة نظام المحسوبية.

وتُظهر الاحتجاجات التي يقودها رجل الدين الشيعي المؤثّر السيد مقتدى الصدر الذي تربطه علاقات مع إيران، مساعدة الأخير للعبادي في قضيته الرامية إلى تشكيل حكومة قوية، كما ظهر من خلالها النفوذ الكبير الذي يتمتع به السيد الصدر. وقد التقى بايدن في زيارته للعراق رئيس الوزراء وعددا من المسؤولين، وحثّهم على التوحد ضد "داعش"، كما ذكّرهم بأهمية استعادة مدينة الموصل من يد الجماعة الإرهابية، وأن هذا هو هدف أوباما الرئيس.

وقال "اد رويس": "من الأفضل للقادة السياسيين الذين سيتم انتخابهم قريباً في بغداد، الاتحاد تحت مسمى الأجندة الإصلاحية، وإعادة التركيز على محاربة "داعش"، وتقديم الدعم للقوات الكردية والأيزيدية والسنية المتواجدة في الخطوط الأمامية".

وقال "ايلان غولدنبرغ" المسؤول السابق في البنتاغون ومدير برنامج أمن الشرق الأوسط في مركز الأمن الأمريكي الجديد: "إن جموع المتظاهرين اقتحمت المنطقة الخضراء بعد وقت قليل من مغادرة نائب الرئيس، وجاء هذا نتيجة سوء التوقيت". وأضاف غولدبرغ: "ليس من العدل أن نعزي سبب ما حدث إلى نائب الرئيس، أو نقول انه أخطأ في قراءة الوضع؛ إذ إن الاحتجاجات التي استمرت على مدى عطلة نهاية الأسبوع كانت جزءا مما حدث منذ عدة أشهر، وكانت تستهدف العبادي وخصومه.

وقالت المحللة ومديرة برنامج الحوار في معهد الشرق الأوسط الأميركي "رندا سليم": "إن تطور الأحداث يشير إلى أن الولايات المتحدة لا تقوض عملية السيد مقتدى الصدر على الرغم من وجود مؤشرات على تخطيط رجل الدين لتصعيد أفعاله بغض النظر عما عرفته الولايات المتحدة وفي أي توقيت، ومن الواضح أنه أمر غير جيد".

وإذا استمر الاضطراب السياسي في العراق، ستكون هناك صعوبة في محاربة "داعش"، ونتيجة لذلك ربما يجب أن يكون للولايات المتحدة الآلاف من القوات على الأرض، وأن تقوم بتقديم المشورة والتدريب للقوات العراقية، و تغير استراتيجيتها على الأقل لفترة من الزمن. وترى "رندا" أن الأمر الوحيد الذي سيكون له تأثير، هو اجبار الحكومة الأمريكية على القيام بدور قيادي، وتقليل الاعتماد على بغداد في اتخاذ القرارات الرئيسة.

رابط المقال: http://goo.gl/3VW36J

لماذا لا يحلّ الانتصار في الموصل المعضلة الأمريكية في العراق

جوشوا روفنير (Joshua Rovner): الرئيس البارز في السياسة الدولية والأمن القومي/الجامعة الميثودية الجنوبية.
كيتلين تالماج (Caitlin Talmadge): أستاذ مساعد في العلوم السياسية والشؤون الدولية/جامعة جورج واشنطن
معهد بروكنغز (Brookings Institution)
١١ نيسان/أبريل ٢٠١٦

ترجمة: نور حسين الرشدي/ماجستير في الجغرافية السياسية
مراجعة وعرض: د. حسين أحمد السرحان

بعد تراجع تنظيم "داعش" على أعقابه في كل من العراق وسوريا، وعلى الرغم من تأخر الحكومة في إطلاق الحملة العسكرية الحاسمة لاستعادة مدينة الموصل، أعلنت الحكومة العراقية عن بدئها في تنفيذ هذه الحملة في ٢٤/آذار، وذلك بشن هجمات على البلدات الواقعة جنوب المدينة من أجل تضييق الخناق على التنظيم والتأثير عليه في الموصل، كما نجحت الجهود ضد التنظيم في الرمادي العام الماضي.

إن أحد الأمور التي علينا إدراكها هو أن تنظيم "داعش" أصبح أكثر ضعفاً، ومن الضروري استغلال حالة الضعف هذه بالشكل الذي يؤدي إلى تحقيق نصر وسلام دائم. لكن تبقى هنالك مسائل حاسمة حول معركة الموصل القادمة وآثارها الكبيرة بالنسبة للولايات المتحدة والعراق من دون إجابات مقنعة، حتى وإن كانت الحملة قوية، فربما تحقق نتائج استراتيجية هامشية فقط.

من الذي سيخوض هذه المعركة؟

تتضمن الحملة العسكرية على الموصل خليطا من الجهات الفاعلة التي لديها مصالح مختلفة، كفاءة، ورغبة في القتال. وهذه هي الصورة المصغّرة عن الحرب كلها.

وقد ترسل واشنطن إشارات مشوشة عن التزاماتها في المعركة. فمن ناحية، فإن إدارة أوباما حريصة على التأكيد على أن تكون الجهود بقيادة عراقية، فيما أعلن الرئيس مراراً عن رفضه لأي قوات برية أمريكية كبيرة مما يؤدي وجودها - في النهاية - إلى احتلال علني أو مفتوح للعراق. ومن جانب آخر، فقد تعهد هو بالقضاء على "داعش"، وكذلك الحال مع جميع المرشحين للرئاسة، وهذا يشير إلى أن

الولايات المتحدة سوف لن تقبل بأقل من تحقيق النصر الشامل. ونظراً لما تمثله الموصل من أهمية رمزية كبيرة بالنسبة لـ"داعش"، ليس من الصعب علينا أن نتخيل أن الولايات المتحدة سترسل قوات إضافية إذا فشل الجيش العراقي.

الحملة على الموصل ستتضمن خليطا من الجهات الفاعلة التي لديها مصالح مختلفة، وكفاءة، ومن الراغبين بالقتال. هذه هي صورة مصغرة عن الحرب كلها.

أما الجيش العراقي، فقد أرسل أيضاً إشارات متضاربة على الرغم من أن قادته قد عبّروا في الآونة الأخيرة عن ثقتهم بتزايد قدراته، إلا أن هناك أسبابا حقيقيه تدعونا للتشكيك في ذلك، فالهجوم الذي شنه "داعش" في صيف ٢٠١٤ والذي أدى إلى هزيمة الجيش العراقي في جميع المناطق ما عدا معاقل الشيعة في بغداد وفي جنوب العراق، يبين قلة اندفاع الجنود للقتال بعيداً عن ذويهم. فالجهود الرامية لتحسين قابلياتهم وإدخال تعديلات جديدة قد تعثرت منذ ذلك الوقت على أفضل تقدير. إن الانتصارات الأخيرة ضد تنظيم "داعش" كانت نتيجة للجهود الكبيرة للأكراد والميليشيات الشيعية والقوات الجوية الأمريكية وقوة صغيرة من قوات مكافحة الإرهاب، وهم من النخبة العراقية الكفوءة الذين تم تدريبهم بشكل مكثف من قبل القوات الأمريكية من دون الاعتماد على الجهود الذاتية للقوات العراقية.

وقد ذهب أحد المحللين إلى حد القول بأن الجيش العراقي نفسه هو جيش وهمي، وسيكون من الصعب تحويل الجيش العراقي المفكك إلى قوة متماسكة خاصةً وأن الحكومة العراقية لديها تاريخ طويل في التقويض المتعمد لفاعلية ميادين القتال من أجل الحفاظ عليها ضد الانقلابات. وفي الماضي، كان يعني ذلك تقييد التدريب الحقيقي على القتال ومنع التواصل بين القادة الكفوئين. في حين تتم ترقية الضباط على أساس الولاء وليس على أساس الكفاءة وضمان التجانس الطائفي بين ضباط الفيالق. لذلك نجد من الصعوبة كبح جماح هذه التركة بتلك الجهود، بينما هنالك سوابق تاريخية حول التسييس العميق للجيوش، فهذا هو الاختبار الصعب؛ لأنه سيتطلب جيشا شيعيا كبيرا للقتال في مدينة ذات غالبية سنية.

وبالمثل، فقد أثبت المقاتلون الأكراد فاعلية كبيرة وشراسة إلى حد ما في دفاعهم عن المعاقل الكردية. وكما أن خطة عمليات تحرير الموصل تعتمد بشكل كبير على الدعم الكردي، وإن الهجوم الحالي ضد القيارة قد انطلق من مخمور التي يسيطر عليها الأكراد، من المتوقع بأن يقطع الأكراد طريق الهروب على "داعش" في شمال وغرب المدينة. ومن أجل تضييق الخناق على قوات تنظيم "داعش" المستميتين، ربما يتطلب ذلك القتال المباشر معهم، ويذكرنا بذلك "سن تزو": إذ يقول: ليس هنالك أصعب من القتال الذي يكون على "أرض الموت"، هذا فيما إذا كان الأكراد على استعداد للعودة

إلى القتال في تلك الظروف، خاصةً إذا لم يكن لديهم أي تقدير عن قدراتهم للاحتفاظ بالأرض التي يموتون في سبيل استعادتها، وهو ما يفتح باباً للتساؤلات، فالسكان الأصليين والميليشيات الشيعية المدعومه من إيران ربما ستشارك في المعركة كما هو الحال في عملية استعادة تكريت في العام المنصرم. وكحد أدنى، فإن وجودهم سوف يخلق صعوبات في العمليات نظراً لعدم رغبتهم بالتواصل المباشر مع القادة العسكريين الأمريكيين. وعلى الرغم من أن قضيتهم مشتركة ضد تنظيم "داعش"، إلا أن مصالحهم هي ليست ذاتها على المدى الطويل.

وفي الأخير هنالك "داعش". فالاعتقاد السائد هو أن معركة الموصل ستكون أكثر عنفاً، خاصة وأن التنظيم يعلق أهمية كبيرة على هذه المدينة؛ لأنه ومنذ وقت طويل يستعد للدفاع عنها. فعلى الرغم من ذلك، كانت أعداد المسلحين لم يتجاوزوا الألف، إلا أن القوات الأمريكية والعراقية دمرت أجزاء كبيرة من الرمادي من أجل استعادتها. إذا، مالذي سيتطلبه الأمر لاجتثاث تلك الجماعة من الموصل؟، فـ "داعش" لديها الكثير، ربما الآلاف من المقاتلين. وهناك من يقول أن تنظيم "داعش" أثبت أنه على استعداد للتخلي عن مدن مثل سنجار من دون الاستعداد الكامل للقتال، فالكثير من المقاتلين - على ما يبدو - فروا من مدينة الرمادي بدلاً من اختيار الموت.

إن المعركة القادمة ستكون أسهل بكثير إذا فعلوا الشيء نفسه في الموصل أو ألقوا أسلحتهم واختبأوا فقط. وإن المحافظة على السلام ربما ستكون صعبة جداً في ظل هذه الظروف؛ لأن القوات المسيطرة على المدينة ستواجه الخطر الكامن في تجدد العنف إذا كانت ستخرج فيما بعد من مخابئها.

ماهي قواعد السلام؟

يمكننا أن نفترض أن كل شيء في المعركة سيجري على ما يرام، ونعتبر أن القوات المتعددة والمشكلة للقيام بهجوم الموصل ستعمل سوية وبشكل جيد وتكثف أنشطتها بدون أن تعترضها الخلافات السياسية أو العملية، وكذلك نفترض أن "داعش" ستتخلى عن المدينة من دون قتال كبير، وماذا بعد ...؟. فمن الواضح أن قادة الولايات المتحدة سيرحبون بمثل هذه النتيجة، ولكن تبقى المحافظة على السلام والنظام من المسائل التي ما تزال شائكة. فالموصل مدينة سنية والكثير، وربما أغلبية سكانها يشككون في نوايا حكومة بغداد بشكل كبير، كما أنهم يعتقدون بأنها تحاول فرض الهيمنة الشيعية. ويذكرنا ذلك بموجة الاحتجاجات المناهضة للحكومة في الموصل

وغيرها التي جرت قبل اجتياح "داعش" للمدينة عام ٢٠١٤. فهنالك عدم ثقة عميقة ودائمة لدولة ما بعد صدام وما تمثله. فالسنة ربما غير راضين عن أوضاعهم في ظل حكم "داعش"، لكنهم غير متحمسين للعيش في ظل ما يخشونه، وهي الحكومة القمعية والطائفية على حدٍ سواء. وعلى الرغم من أنهم ربما سيرحبون بوحدات الجيش العراقي لمدة من الوقت، إلا أن عدم ثقتهم بمؤسسات الدولة سيتحول إلى عداء اتجاه ما تبدو وكأنها قوات احتلال، خاصة إذا كانت هذه القوات شيعية وأعدادها كبيرة، ومن الممكن أن يكونوا وكلاء لإيران. وكما نوقش أعلاه، فإذا كان الأكراد - في نهاية المطاف - سيقومون ببعض المعارك الأكثر خطورة، فهم - على الأرجح أيضا - سيطالبون بمكافأة على جهودهم من خلال منحهم دور دائم في الموصل، وربما حصة صغيرة مع أبناء المدينة من العرب السنة والقوات الشيعية الواصلة حديثاً. فعلى الرغم من ذلك، فإن توترات مماثلة قد تنشأ بالفعل عبر الحدود، حيث ستأخذ القوات الكردية السورية الأراضي من "داعش" لكنها سترفض إعادتها إلى العرب بعد ذلك، وكذلك الحال بالنسبة للقرى العربية المدمرة بالكامل.

وفي النهاية، فإن من المرجح أن تحاول القوات الأمريكية الحصول على المعلومات الاستخباراتية من العشائر العربية السنية في الموصل وحولها مثل "الاستعدادات الاستخباراتية في ساحات المعركة"، وهذا أمر طبيعي، حيث إن التجربة الأمريكية المتمثلة في زيادة القوات في العراق بين عامي ٢٠٠٧-٢٠٠٨ ربما ينظر إليها كحادثة سابقة لاتخاذ إجراءات مماثلة في مواجهة الخصم المشترك المتطرف، وإن صح ذلك فإن الولايات المتحدة ربما وعدتهم بعد انتهاء المعركة بالحصة الكبرى في إعادة الإعمار وفي الحكم. وفي حال فشل تنفيذ هذه الوعود، فإن ذلك سوف يقوض السلام؛ نظراً لمخاوف السنّة بأن يكون للوضع انعكاسات أخرى، ربما يبعد الشيعة والأكراد ويثبت أنه غير مقبول لدى بغداد.

وفي ظل كل هذه المعضلات المحتملة، وحتى إذا كانت المعركة سريعة نسبياً ومن دون إراقة للدماء، فإنها لن تكون أكثر حدة من ذلك إذا لم تحدث؛ لأن الكثير من الأطراف المتحاربة ستغرق بتكاليف المعركة، وفي أعقاب ذلك فإن احتمالية القتال ستزداد أكثر.

كيف ستؤثر نتائج المعركة على نتائج الحرب؟

السؤال الأخير والأكثر أهمية هو: كيف ستنسجم العمليات في الموصل مع النهج الأمريكي الواسع النطاق للحرب في العراق وسوريا؟، فالاستراتيجية تتضمن استخدام العنف العسكري لتحقيق مآرب سياسية. وبعبارة أخرى: هي فن تحويل شيء مدمر إلى بناء سياسي. لكن ليس من الواضح أن الولايات المتحدة ستكون قادرة على إعادة إصلاح الوضع العراقي حتى بعد طرد "داعش" من الموصل.

وفي أفضل الأحوال، فإن تجربة القتال ضد تنظيم "داعش" ستؤدي إلى نوع من التوازن الإثني - الطائفي في العراق، وإنها ستجبر جميع الأطراف على تفهم حاجتهم إلى تسوية دائمة تتغلب على كل تظلمات الماضي.

إذا كانت الولايات المتحدة باستطاعتها قيادة الموصل خلال المدة المبكرة التي تعد أكثر خطورة لما سيعقبها من أعمال عنف، فستكون الأطراف المعنية المختلفة أكثر استعداداً لتقديم تضحيات في سبيل تحقيق السلام بدلاً من المخاطرة بعودة "داعش".

لكن ليس من الواضح أن الولايات المتحدة ستكون قادرة على إعادة إصلاح الوضع العراقي حتى بعد طرد داعش من الموصل.

السيناريو المرجح هو أن القوى السياسية ستستمر في صراعها وسيبقى خطر الحرب قائما على الرغم من انخفاض معدلات العنف. فعمليات شبكة مكافحة الإرهاب يمكن أن تعمل على تقويض قدرات داعش تماماً كما فعلوا ذلك ضد تنظيم القاعدة في العراق خلال العقد الماضي. لكن القضاء على "داعش" لا يشبه بناء عملية سياسية جديدة، فتاريخ العراق المدمر يشير إلى أن بناء الدولة سيكون عملية طويلة وصعبة يتخللها العنف وتتصارع فيها المجموعات المختلفه لتحقيق الأمن والسيطرة، حيث إن إزالة "داعش" من المعادلة ستسهل العملية في الوقت الحالي لكنه لن يحل المشاكل الأساسية في النظام السياسي.

أما السيناريو الأسوأ، فهو أن ينحدر العراق باتجاه دوامة جديدة من الحرب الأهلية، فالعرب السنة الممتعضون سيصطفون مع مجموعات جديدة ضد الحكومة في بغداد والأكراد في الشمال، تماماً كما كان السنة مع تنظيم القاعدة و"داعش" في الماضي.

هذا المستقبل الموحش هو أمر ممكن لطالما يشعر السنة بالعزلة والكبت. وفي الواقع، فإن تظلمات السنة ربما تصبح أكثر بروزاً من دون أن تلفت الأنظار عن "داعش"، وإن مشكلة العنف المستمرة سيكون تأثيرها أسوأ من تأثير الجماعات المسلحة التي ربما ستنعم بملاذات آمنة عبر الحدود مع سوريا، كما كانت حركة طالبان الأفغانية قادرة على إيجاد ملاجئ في باكستان.

الولايات المتحدة وببساطة ربما لن تكون قادرة على تحقيق سلام دائم مهما كان الأمر جيداً، خاصةً في ظل تشكيل تحالف غير متجانس للزحف إلى الموصل. وإن تقديم بديل سياسي غير متجانس لا يحظى بشعبية، سيمكّن من إعادة قوات أمريكية كبيرة لاحتلال هذه الدولة. فواشنطن ربما ستنتهي التعامل مع الملف العراقي كما تعاملت مع الصومال باعتبارها أبعد ما تكون عن بناء دولة، حيث تقوم القوات الأمريكية في بعض الأحيان باستخدام العنف لتفريق التجمعات الإرهابية، وهذا أمر مروع، وهو ما يمكّننا من النظر عن قرب في النهج المتبع في معركة الموصل.

رابط المقال: http://goo.gl/cw5DRx

الموصل ما بعد "الدولة الإسلامية": استراتيجية إقليم كردستان

ريناد منصور: باحث حائز على منحة العريان
مركز كارنيغي للشرق الأوسط
١٩ أيار/مايو ٢٠١٦
مراجعة وعرض: م.م. علي مراد العبادي

تحسّباً لحدوث فراغ السلطة في الموصل في نهاية المطاف، بدأت القوات الكردية بالتخطيط للخطوات المقبلة في هذه المدينة التي تقع على بعد ساعةٍ واحدة في السيارة من أربيل (عاصمة الإقليم).

يستعرض الكاتب في مقاله رؤى عدة لما يخطط له الكرد لمرحلة ما بعد تنظيم "داعش" وكيف تنظر سلطة إقليم كردستان للموصل المتاخمة لحدودها بقوله: ما يزال تحرير الموصل - ثاني أكبر مدينة في العراق - يمثّل أولوية قصوى بالنسبة إلى معظم الأطراف الفاعلة المشاركة في الحملة ضدّ تنظيم "الدولة الإسلامية". وتُعدّ حكومة إقليم كردستان وقوات البيشمركة التابعة لها حليفاً رئيساً في هذه المعركة. ومن المُستبعد أن ترسل حكومة إقليم كردستان وحدات البيشمركة إلى الموصل نفسها؛ لأنها مدينة ذات أغلبية سنّية لا تطالب بها القيادة الكردية ولا تنافس عليها كي تكون جزءاً من أراضيها، وهذا شرط أساسي لانخراط البيشمركة المباشر في المعركة. عوضاً عن ذلك، يتم التركيز على تهيئة الأرضية السياسية في الموصل لمرحلة ما بعد الإطاحة بـ "الدولة الإسلامية".

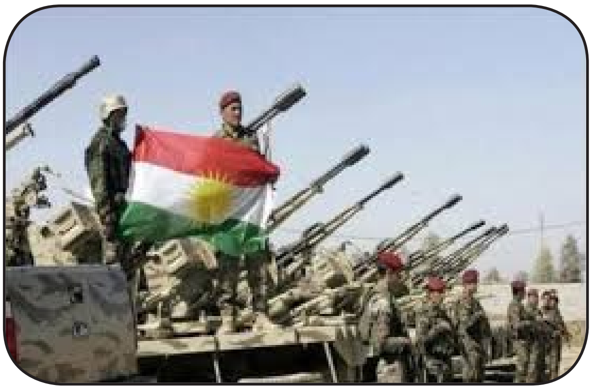

كما وإن الكرد أدركوا جيداً بأن تحرير الموصل ليس ببعيد، لذلك وضعوا مجموعة أمور وخطط للسير وفقها وعدم إغفالها. وحسب الكاتب فإن هذه الأمور هي:

أولاً: لا يريد الأكراد أن يبقى تنظيم "الدولة الإسلامية" على مسافة قريبة من إقليم كردستان بأي شكل من الأشكال. وهذا لا يشير فقط إلى الحاجة إلى إلحاق الهزيمة بالتنظيم وحسب، بل أيضاً إلى ضرورة ضمان ألا يظهر مجدّداً بشكل يطرح تهديداً.

ثانياً: لا يريد الأكراد أن تستغل الحكومة المركزية العراقية، ولاسيما الجماعات شبه العسكرية الشيعية المنضوية تحت مظلة الحشد الشعبي، استعادة الموصل لإعادة فرض سلطة بغداد في الإقليم. وكما أوضح رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي مرارا، تشكّل قوات الحشد الشعبي جزءاً من الدولة، التي تدفع رواتب أعضائها وتنسّق عسكرياً مع قادتها.

ثالثاً: لا يريد الأكــراد أن تضم الحكومة المحلّية المقبلة في الموصل عراقيين سـنّة لا يكنّون ودّاً للأكـراد، كالبعثيين السـابقين. الهـدف الرئيس للأكـراد هو وجود حلفـاء لهم فـي المدينة من شأنهم دعم سياسـات حكومة إقليم كردستان التي تم التفاوض بشـأنها مع الحكومة المركزية. وقد تمحورت هذه السياسات عموماً حول تعزيز الحكم الذاتي للأقاليم والمحافظات والحصول على حصة أكبر من الدخل القومي.

غيـر أن دلالات ما سـيحدث فـي الموصل في خاتمة المطاف لن تقتصر على الموصل وحسب. فقد يكون ذلك، بالنسـبة إلى الأكـراد على وجه الخصوص، بمثابة الاختبـار النهائي لمدى قدرة العراق على إدارة مجتمعاتـه المحلّية بتنوّعاتها الطائفية والعرقية بصـورة فعّالة، وأداء وظائفه بوصفه دولة فيدرالية واحدة. إذاً، الأكراد يخطّطون للمستقبل من الآن.

التعاون مع الجوار

ستتطلّب مسألة منع عودة تنظيم "الدولة الإسلامية" بعد هزيمته في الموصل، التعاون مع القوى القبلية والمحلّيـة والـدول المجاورة التـي تملك القدرة العسـكرية اللازمة للحفاظ على السـيطرة على المدينة والمناطق المحيطة بها.

أكّـد سـعدي بيرا، مسـؤول مكتـب العلاقات الخارجية في حزب الاتحاد الوطني الكردستاني، لكاتب المقال أن حزبه - وهو جزء من الائتلاف الحاكم في حكومة إقليم كردستان - يتمتّع بعلاقات جيدة مـع العديد من هذه القبائل. وأدرج في هذه القائمة قبائل شـمّر وطيء والجبُور والحديد، وهي كلّها شـريكة أساسية في تحريـر المناطق التي يسـيطر عليها تنظيم "الدولة الإسلامية".

يتعاون الحزب الديمقراطي الكردسـتاني الحاكم أيضاً مع القوى القبلية العربية السنّية. على سبيل المثال، قاتـل الحزب الديمقراطي الكردسـتاني وأفراد من قبيلة شـمّر جنباً إلى جنب ضدّ تنظيم "الدولة الإسـلامية" في ربيعة في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٤، وأجبروه على الانسحاب من هذه البلدة الحدودية. ويشـمل التعـاون بين الطرفين أيضاً التدريب العسـكري. قـال هيمن هورامي "مسـؤول مكتب العلاقات الخارجية في الحزب الديمقراطي الكردستاني" لكاتب المقال إن وحدات البيشمركة التابعة لحزبه وفّرت معسكرَي تدريب، في بلدتَي نواران ومخمور، لمساعدة القوى السنّية في الاستعداد للقتال.

كما تتعاون قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني مع قوى شبه عسكرية تابعة لتركيا، وتربطها بها علاقات اقتصادية وأمنية قوية، من ضمنها "قوات الحشـد الوطني" بزعامة أثيـل النجيفي "محافظ نينوى السابق"، الذي يعيش في أربيل منذ نزوحه من الموصل في صيف العام ٢٠١٤. وقال النجيفي لكاتب المقال إن قواته تضم حوالي ٤ آلاف مقاتل خارج الموصل، وآلافاً آخرين داخل المدينة، وهم مستعدّون لإطلاق عمليات مقاومة.

يحظـى النجيفي - الذي كان شـقيقه أسـامة أحد نواب الرئيـس العراقي حتى العام ٢٠١٥ - بدعم تركيا التي تعتزم أن تبقى مؤثّرة في الموصل بعد

إخراج تنظيم "الدولة الإسلامية" منها. ووفقاً للتقارير، تم نشر حوالي ١٢٠٠ من الجنود الأتراك، فضلا عن مئات المركبات العسكرية في العراق تمهيداً لتحرير المدينة. ويرغب الحزب الديمقراطي الكردستاني في التعاون مع النجيفي ليس لضمان إلحاق الهزيمة بتنظيم "الدولة الإسلامية" وحسب، بل أيضاً - وهذا هو الأهم - لكي تكون الأجهزة الأمنية في الموصل بعد ذلك وديّة اتجاه حكومة إقليم كردستان.

إقصاء بغداد

بحسب الدلالات، عملت القوى الكردية على تشجيع تكوين الأقاليم خارج مناطق نفوذها، وهذا واضح عبر مطالبها أن يكون العراق مجموعة أقاليم بما يخدم مصالحها وكل ما يصب بتشتيت الحكومة المركزية وهذا ما بينه الكاتب بقوله:

يشكّل النفوذ السياسي والعسكري للحكومة المركزية في العراق عامل قلق آخر تريد قيادة إقليم كردستان إبعادَه عن حدودها. ولكي تتجنّب أي نوع من التدخل، ترغب حكومة إقليم كردستان في توسيع نطاق اللامركزية في دولة عراقية فيدرالية (إن لم تكن كونفدرالية). ومع أن القيادة الكردية تصرّح رسمياً أن على القادة المحلّيين في الموصل اتخاذ قرار بشأن نظام الحكم الذي يرغبون في اعتماده في مناطقهم، إلا أن الأكراد يفضّلون بالتأكيد نظاماً يحدّ من نفوذ بغداد بصورة كبيرة. وقد عبّر مسؤول في مجلس أمن إقليم كردستان عن هذا الموقف خير تعبير عندما قال لمجلة "نيوزويك":

"لقد فشلت فكرة الحكومة المركزية في بغداد... الأكراد والسنة والشيعة لايثقون ببعضهم البعض، والطريقة الوحيدة التي يمكن من خلالها معالجة هذا الأمر تتمثّل في السماح للمناطق المحلّية والمحافظات بأن تنظّم شؤونها الخاصة".

وفيما يتعلق بالموصل تحديداً، تعمل القيادة الكردية على ضمان ولاء من يتسنّم زمام الأمور فيها لمرحلة ما بعد "داعش" لأغراض عدة بحسب الكاتب. بعض الأكراد مستعدّون لدعم تغيير الوضع الإداري لمحافظة نينوى التي تقع فيها مدينة الموصل، من محافظة إلى إقليم. ووفقاً للمادة ١١٥ من الدستور العراقي للعام ٢٠٠٥، يحقّ لكل محافظة أن تكوين إقليما بناءًا على طلب موقّع من ثلث أعضاء مجلس المحافظة على الأقل أو من عُشر الناخبين المسجّلين في المحافظة.

يتمتّع الإقليم بحكم ذاتي أكبر من المحافظة؛ إذ يجوز للإقليم ممارسة السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية وفقاً للدستور (باستثناء بعض السلطات التي تخضع حصراً إلى سلطة الحكومة المركزية). الأهم من ذلك أنه يجوز للأقاليم تعديل التشريعات الاتحادية إذا تعارضت مع القوانين الإقليمية.

حتى الآن، حكومة إقليم كردستان هي الوحيدة التي أصبحت إقليماً. حاولت محافظات أخرى مثل ديالى أو البصرة القيام بذلك، لكنها فشلت بسبب تدخّل الحكومة المركزية عندما كان نوري المالكي رئيساً للوزراء. فقد استخدم المالكي نفوذه على المفوضية العليا المستقلة

للانتخابات - التي تتمتع بسلطة خاصة لإدارة الاستفتاءات والإشراف عليها بشأن إنشاء الأقاليم - للاعتراض على هذه المحاولات. وبالنسبة إلى الأكراد، أكّد رفض بغداد منح وضع الإقليم إلى المحافظات التي استوفت الشروط الدستورية لذلك، شكوكهم حول طبيعة النظام الفيدرالي العراقي اليوم.

أغلب المناطق المتاخمة لإقليم كردستان هي مناطق ذات نفوذ سني. وفيما يتعلق برؤية قادة السنة، يقول الكاتب: إن معظم الزعماء العرب السنّة يتبنّون فكرة نقل السلطة بعيداً عن بغداد أيضاً. وحتى الزعماء العرب السنّة الذين عارضوا الفيدرالية في السنوات الأولى بعد الغزو الأميركي، باتوا الآن يعدونها النظام السياسي الأفضل للعراق. ويعتقد أحمد كاني "عضو في المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني ورئيس مكتب العلاقات الوطنية في الحزب" أيضاً أن السنّة بدأوا يدركون أخيراً أن وجود نظام سياسي أكثر لامركزية هو الأفضل لقضيتهم.

وفي إحدى الحالات المبالَغ فيها، دعا مضر شوكت،الذي شكّل في العام ٢٠١٥ ائتلافاً سياسيّاً يحمل اسم "جبهة الخلاص الوطني"، إلى إقامة حكومة إقليمية سنّية على غرار حكومة إقليم كردستان، تتألف من محافظات عدّة. وقد ذكر لكاتب المقال أن إقليم كردستان يدعم هذه الخطوة "إدراكاً منه أنه أيضاً في خطر، وخائف ممّا سيحدث إذا تراجعت القوى السنّية" في مواجهة القوات شبه العسكرية الشيعية المرتبطة ببغداد.

يفضّل زعماء عرب سنّة آخرون، من أمثال الأخوين النجيفي، عدم تكوين إقليم سنّي واسع، بل يحبّذون الالتزام بالأحكام الدستورية وتشكيل أقاليم على أساس محافظات فردية، يضم بعضها خليطاً سكانياً من أعراق وأديان مختلفة.

مع ذلك، فإن تجربة السنّة خلال مدة حكم المالكي دفعتهم إلى الاستنتاج بأن القيادة التي يهيمن عليها الشيعة في الحكومة المركزية ستعارض على الأرجح أي عملية تسير في اتجاه اللامركزية.

في غضون ذلك، تحتاج القيادات الكردية أيضاً إلى الحدّ من النفوذ العسكري للحكومة المركزية على طول حدود إقليم كردستان ونينوى. ويعتقد الأكراد أن إحدى وسائل تحقيق ذلك، هي إقامة منطقة عازلة يحرسها حلفاؤهم من العرب السنّة، وتسهم في تحييد التهديدات المحتملة التي يطرحها الحشد الشعبي. ويخشى الأكراد من أن تحصل الوحدات شبه العسكرية الشيعية على موطئ قدم بالقرب من المناطق الكردية، ما سيؤدي إلى حدوث اشتباكات مع مجموعات البيشمركة. وقد حصل هذا بالفعل مرّات عدّة، على سبيل المثال في نيسان/أبريل ٢٠١٦ في مدينة طوز خورماتو. كما يخشون كذلك من إمكانية أن يثير وجود الحشد الشعبي مشاعر مؤيّدة لتنظيم "الدولة الإسلامية" في الموصل وفي المنطقة بأسرها. لهذا السبب تولي أربيل اهتمامها إلى دعم القوات المحلّية لتنظيم المناطق المحرّرة، بهدف منع دخول الجماعات التي ستناصب حتماً المجتمعات المحلّية السنّية العداء.

العدد [١٥١]

الحرص على موالاة السنّة لحكومة إقليم كردستان

يرمي الهدف الآخر لحكومة إقليم كردستان إلى ضمان أن تكون النخبة السياسية المقبلة في الموصل وسائر المناطق العربية السنّية التي يتم تطهيرها من تنظيم "الدولة الإسلامية"، ودّية اتجاه الأكراد.

بالنسبة إلى المسؤولين في إقليم كردستان، يحظى وجود علاقات ودّية مع العرب السنّة بأهمية استراتيجية. فقيام تحالف بين الأكراد والسنّة، في الوقت الراهن، قد يكون بمثابة حجر الزاوية في تحالف سياسي يهدف إلى كبح جماح حكومة غير موثوق بها يهيمن عليها الشيعة في بغداد. على المستوى الوطني في العام ٢٠١٢، على سبيل المثال، كانت الكتلة البرلمانية العلمانية بزعامة إياد علاوي، والتي مثّلت الكثير من العرب السنّة (على الرغم من أن علاوي نفسه شيعي) شريكاً أساسياً للأكراد في مسعاهم إلى إطاحة المالكي من خلال تقديم اقتراح بحجب الثقة في البرلمان. فشلت المحاولة، غير أن الواقعة أظهرت للأكراد ضرورة إيجاد حلفاء في البرلمان لمعارضة استئثار بغداد بالسلطة.

والواقع أن الأكراد والعرب السنّة عقدوا زواجاً ودّياً نوعاً ما قائماً على مصالحهم المشتركة إزاء تهديد بغداد الخارجي. وباعتبار الموصل مدينة متعدّدة الأعراق، تضمّ الحكومة المحلّية في المدينة ممثّلين عن الأكراد. فبشار كيكي مثلاً "رئيس مجلس محافظة نينوى" كردي. ووفقاً لكيكي، يرتبط إقليم كردستان بعلاقات قوية جدّاً مع مجلسه، وسوف يتواصل التنسيق بين الجانبين.

الموصل مدينة عربية سنّية أساساً، وقد شكّلت قيادة حكومة إقليم كردستان شبكة من الحلفاء العرب السنّة من المدينة، وكانت لبعضهم علاقات مع حكومة الإقليم قبل أن يستولي عليها تنظيم "الدولة الإسلامية". وقد تحسّنت العلاقات بين الأكراد والعرب السنّة في أعقاب نزوح الكثير من القيادات العربية السنّية بعد انتصار تنظيم "الدولة الإسلامية". وآثر الكثير من هؤلاء الأشخاص - من مسؤولين سابقين وشيوخ قبائل وشخصيات دينية - الانتقال إلى إقليم كردستان الذي يشهد استقراراً نسبيّاً، على النزوح إلى بغداد غير المستقرّة والتي يهيمن عليها الشيعة.

اكتسبت حكومة إقليم كردستان نفوذاً كبيراً من خلال توفير ملجأ لزعماء عرب سنّة، واغتنمت محنتهم للتأكيد على أن الحكومة المركزية العراقية فشلت في تمثيل السكان العرب السنّة على نحو صحيح. فمن خلال تشويه سمعة السلطات في بغداد، يسهّل الأكراد عملية إبقائها بعيدة عن الموصل، ويعملون في الوقت نفسه على توطيد علاقاتهم مع العرب السنّة في العراق وزعمائهم، الذين يأمل الأكراد في أن يساعدوهم على إشراكهم في السلطة في المدينة. وهذا سيسمح للأكراد بأن يقدّموا مشروعهم لإقامة منطقة عازلة بين إقليم كردستان والمناطق العربية التي يُحتمل ألا تكون مستقرة في شمال العراق، وخاصة إذا ظهر تنظيم "الدولة الإسلامية" مجدّداً في هذه المناطق.

ذكر مسؤول من مكتب رئيس وزراء حكومة إقليم كردستان لكاتب المقال أن الدعم الكردي

يشمل توفير الأمن الشخصي ومبادرات التمويل لزعماء مختارين من العرب السنّة. وقد تم عرض توفير حارس شخصي ومسكن آمن على العديد من النازحين من الساسة العرب السنّة والشيوخ ورجال الدين، من بين خدمات أخرى. وكلما كانت العلاقة معهم أقوى، كلما زادت المساعدات التي تقدّمها لهم حكومة إقليم كردستان.

أحد أقوى الحلفاء السنّة لحكومة إقليم كردستان هو مثال الآلوسي، الذي كان عضواً في البرلمان العراقي. يعيش الآلوسي في إقليم كردستان منذ العام ٢٠١١، عندما أرغمته تهديدات تنظيم القاعدة والقوات شبه العسكرية الشيعية على اللجوء إلى هناك. وكان رئيس حكومة إقليم كردستان مسعود بارزاني قد عرض في السابق توفير حماية أمنية للآلوسي، وسيواصل دعمه على المستوى الوطني. ومع أن القيادة الكردية ستتجنّب التأثير على ممثّلي السنّة علناً، إلا أن الآلوسي شخصٌ تريده أن يؤدّي دوراً بارزاً في بغداد من خلال دعم الأهداف المشتركة للعرب السنّة والأكراد.

يُعدّ مضر شوكت أيضاً حليفاً آخر من العرب السنّة للأكراد. فقد أعلن بشكلٍ واضح عن تشكيل جبهة الخلاص الوطني في فندق أربيل الدولي بحضور كبار القادة الأكراد، بمن فيهم أحمد كاني. وقال شوكت إن "الحزب الديمقراطي الكردستاني يريد قيادة (في الموصل) يُمْكنه عقد شراكات معها"، وهو يتشارك مع الأكراد علاقة وثيقة بالولايات المتحدة، ما يمثّل أولوية لحكومة إقليم كردستان.

لكن ما يعقّد الوضع هو أن العلاقات الكردية-العربية في الموصل كانت متوتّرة حتى مدة قريبة. فخلال انتخابات مجالس المحافظات العراقية للعام ٢٠٠٩، تَنافس أثيل النجيفي مع الأحزاب الكردية في نينوى، ودعا إلى الانسحاب الكامل وغير المشروط للقوات الكردية من المحافظة. والمثير في الأمر أنه كان يحظى آنذاك بدعم الحكومة المركزية.

على الرغم من التقارب الحاصل اليوم بين القادة العرب السنّة الذين يتحدّرون من الموصل والأكراد، ما يزال الاحتمال قائماً بتدهور العلاقات بين الطرفين. في الوقت الراهن لديهم مصالح مشتركة، فهم يواجهون عدوّين مشتركين: تنظيم "الدولة الإسلامية" والجماعات شبه العسكرية الشيعية. ويُرجّح أن يتواصل تعاونهم ما دامت هذه التهديدات تلوح في الأفق.

خلق الفرص لمستقبل العراق

ما يزال تحرير الموصل حلماً بعيد المنال في الوقت الحاضر. إذ يتفق الزعماء الأكراد والعرب السنّة على أن طرد تنظيم "الدولة الإسلامية" لن يتطلّب القوة العسكرية وحسب، بل أيضاً إطلاق مبادرة سياسية يمكنها استعادة تأييد السنّة المحرومين الذين تتراوح مواقفهم راهناً بين دعم "الدولة الإسلامية" في مناطقهم أو عدم المبالاة بها. وبهدف تخطّي أزمة التمثيل السنّي، يصرّ بعض المسؤولين الأكراد والعرب السنّة على ضرورة تقليص الدور الذي تضطلع به بغداد، ولاسيما من خلال الجماعات شبه العسكرية التي ترعاها، في الموصل والمناطق الأخرى ذات الأغلبية السنّية، حيث ما يزال تنظيم "الدولة الإسلامية" نشطاً.

فيما يخص موقف الولايات المتحدة الأمريكية والتي ترى في الكرد حليفاً قوياً تقدّم له المساعدات في شتّى المجالات، وتدعم بقاء الكرد ضمن عراق موحد، كما وترى في دعمها للكرد ضمن حملتها في إطار التحالف الدولي. ويقول الكاتب هنا: بالنسبة إلى الولايات المتحدة، التي تقود الجهود الدولية الرامية إلى استعادة الموصل، يشير دعم قوات البيشمركة في إقليم كردستان إلى أهمية الدور الذي سيؤدّيه الأكراد في تحديد النتيجة التي يمكن أن تعزّز المكاسب التي يتم تحقيقها ضدّ تنظيم "الدولة الإسلامية". وقد بدا ذلك جليّاً عندما أعلن وزير الدفاع الأمريكي أشتون كارتر في نيسان/أبريل ٢٠١٦ تقديم دفعة مالية مباشرة بقيمة ٤١٥ مليون دولار لوحدات البيشمركة، ما يشكّل التفافاً على الحكومة المركزية العراقية. وستكون لهذه الخطوة غير المسبوقة انعكاسات على شرعية الأطراف الفاعلة غير التابعة للدولة في العراق، وربما على التركيبة السياسية للبلاد في نهاية المطاف. والواقع أن هذا النهج قد يمتدّ ليشمل الزعماء المحليين في الموصل، فيما تبتعد الأطراف الفاعلة الدولية عن المركزية الدوغمائية للدولة في تفاعلها مع العراق.

من الضروري أن يفكر صانع القرار السياسي في العراق بمرحلة ما بعد "داعش" سواء على المستوى العام أم على مستوى مدينة الموصل؛ وذلك لتلافي الأخطاء التي أدت إلى سقوط المدينة ويدرك جيداً أن أهم عوامل الاستقرار هو كسب ودّ السكان المحليين، مما يوفر بيئة ملائمة للعمل الحكومي، ويضمن عدم تمرد بعضهم ضد الحكومة، ولإغلاق الثغرات في وجه تنظيم "داعش" مجدداً. ويوضح الكاتب ذلك بالآتي:

إذا كان الشغل الشاغل هو ضمان ألا يعود تنظيم "الدولة الإسلامية" إلى الظهور بعد إطاحته مستقبلاً - إما في شكله الحالي أو تحت مسمّى آخر - فمن الأهمية بمكان بالنسبة إلى الحكومة المركزية العراقية استيعاب سكان نينوى، بما في ذلك القبائل المحلية، من خلال تزويدهم بالوسائل المالية اللازمة للتنمية الاقتصادية. من شأن ذلك أن يعمل على إقامة حواجز ضد عودة تنظيم "الدولة الإسلامية"؛ لأن مجالس المحافظات والقبائل تستفيد من عائدات كافية تسمح لها بإدارة شؤونها الخاصة. إذ لا يمكن الرجوع إلى السياسات السابقة.

لكن الأهم هو أن استعادة الموصل ستعيد فتح النقاش المثير للجدل حول مستقبل العراق. لذا، يسعى الأكراد الآن إلى إرساء الأسس التي تكفل انتصار رؤيتهم، إلا أن ذلك لن يمرّ من دون عواقب. فمع أن الأكراد والعرب السنّة قد يتّفقون على تأثير بغداد السيّء، بيد أنهم يختلفون حول ما إذا ينبغي أن يبقى العراق دولة واحدة، ولاسيما في ظل غياب الرؤية الموحّدة حتى في صفوف العرب السنّة أنفسهم بشأن الدولة التي إليها يتوقون.

قد يشكّل تحرير مدينة الموصل منعطفاً حاسماً للدولة العراقية التي لم تتوصّل بعد إلى صياغة ترتيب سياسي وطني توافقي كفيلٍ بإرضاء طوائفها كافة.

رابط المقال: http://goo.gl/klrTFH

ما الخطة بعد "داعش"؟

روبرت فورد: سفير أمريكي سابق في سوريا
معهد الشرق الأوسط
٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٦
ترجمة: هبة عباس
عرض ومراجعة: م. م. ميثاق مناحي العيساوي

تُظهر الزيادة الأخيرة في عدد عناصر فرقة القتال الامريكية في العراق وسوريا إصرار الولايات المتحدة على الانتصار على تنظيم "داعش" عسكرياً. وأشار الرئيس أوباما إلى أن حوالي ٢٥٠عنصراً من القوات الخاصة الأمريكية ستدخل إلى سوريا لمساعدة المقاتلين المعادين لتنظيم "داعش". فيما قال وزير الدفاع أشتون كارتر أنه سيتم إرسال طائرات الأباتشي وقوات العمليات الخاصة إلى العراق.

في الوقت الذي تبذل فيه الجهود الأمريكية لمحاربة تنظيم "داعش" بما فيها مساعدة الحلفاء المحليين في العراق وسوريا، من غير المعروف من سيقود قواتها في مدينتي الرقة ودير الزور السوريتين اللتين تعدان من المدن السورية الرئيسة التي يسيطر عليها التنظيم، أو مدينة الموصل التي تعد ثاني أكبر مدينة في العراق، المعروفة ببنيتها وتركيبها العرقي المعقد، والتي شكل الحكم فيها مشكلة دائمة للأمريكيين خلال حرب العراق، وأنّ المجموعات المسلحة فيها، من شيعة وسنة وكورد وغيرهم، تعارض أن يحكمها أجنبي، ولاسيّما في ضوء جرائم الحرب العديدة التي ارتكبت فيها. فهل هناك خطة واضحة للحكم في المناطق المحررة من هذه المدن، أم سنشاهد عودة تنظيم "داعش" إليهن مرة أخرى؟.

ينبغي أن تثبت الجهة التي ستحكم المناطق المحررة من سيطرة تنظيم "داعش" قدرتها على خوض تحديات ما بعد التنظيم ومنها توفير الكهرباء والماء وإعادة فتح المستشفيات والمدارس وتشجيع الأيدي العاملة المحلية، وهذا يتطلب مصادر مادية وإداريين وفنيين ماهرين يمكنهم العمل سويا في ظل تهديد التنظيم الذي سيستمر في استهدافهم.

من غير السهل بناء إدارة محلية قادرة على حكم الأراضي التي تم استرجاعها من سيطرة التنظيم المتطرف، إذ تعاني المجتمعات العربية السنية في الشرق الأوسط بما فيها العراق من التجزئة، ويشير الصحفي "اناند جوبال" إلى أن السنة الذين تحالفوا مع الولايات المتحدة لمحاربة القاعدة في العراق في غضون المدة الممتدة بين ٢٠٠٧-٢٠٠٩عادوا وانتفضوا على الولايات المتحدة ونظام نوري المالكي ورحبوا بتنظيم "داعش" في مدن كـ "هيت والموصل" عام ٢٠١٤. وكانت الولايات المتحدة هي السبب في تمكن "داعش" من السيطرة على غرب العراق عام ٢٠١٤، إذ اختارت بنفسها القادة المحليين

دون أن تعزز آليات المسائلة واختيار القادة من بين السكان المحليين في العراق في غضون المدة الممتدة بين ٢٠٠٨-٢٠١١. كما تفاقمت أزمة الحكم في العراق بفعل السياسات المعادية للطائفة السنية التي اتبعها نوري المالكي المدعوم من قبل نائب الرئيس الأمريكي جو بايدن ومساعديه الذين قرروا دعم ولاية أخرى للمالكي بعد انتخابات عام ٢٠٠٩. فالدرس الذي تعلمته الولايات المتحدة من العراق، هو يجب عدم اختيارها للقادة، بل جعل المواطنين المحليين يختارون قادتهم بأنفسهم.

وعلى الرغم من افتراض الولايات المتحدة بأن الحكومة العراقية هي من ستتولى إدارة المناطق المحررة من سيطرة "داعش"، لكن التطورات الأخيرة لا توحي بذلك، ولاسيما بعد العراك الأخير الذي شهده البرلمان العراقي، وقد يزداد الوضع سوءا في ظل تردي الأوضاع الاقتصادية. والتساؤل هنا: كيف ستتمكن بغداد من إقامة الحكم المحلي وإعادة البناء؟. وحتى في محافظة تكريت التي تم تحقيق النجاح فيها حسب قول الإدارة الأمريكية، حذر رئيس البرلمان العراقي سليم الجبوري من تراكم المشاكل فيها في ظل غياب المساءلة وتمكين المجتمع المدني.

طلب الرئيس باراك أوباما في زيارته الأخيرة إلى السعودية من مجلس التعاون الخليجي مساعدة العراق ماليا. ويعد الكاتب أن تجاهل الرئيس الأمريكي للتحذيرات السعودية من المالكي وسياسته في غضون المدة الممتدة بين عامي ٢٠٠٩-٢٠١٠ كانت السبب وراء صعود "داعش" في العراق، وأن توقع مساعدة السعودية ودول الخليج الأخرى ماليا لغرب للعراق سيكون خطأ أمريكيا آخر، وذلك في ضوء معاناتها بسبب انخفاض أسعار النفط والصعوبات المالية التي تواجهها.

تدرك المملكة العربية السعودية عدم امتلاك الولايات المتحدة خطة أو حلا جذريا للشق الثاني من أزمة "داعش" في سوريا، إذ إنّها تأمل في التوصل إلى حل سياسي بضغط روسي على الرئيس بشار الأسد. وفي ظل غياب الاستراتيجية المتكاملة والمتماسكة، لا تدخل السعودية ودول الخليج الأخرى في مبادرات كبرى جديدة.

ستواجه الأردن و ودول الخليج والدول الغربية صعوبات لبناء إدارات فاعلة في المناطق التي تم استرجاعها من قبضة "داعش"، لذلك فإن السكان المحليين هم الوحيدون القادرون على اختيار قادتهم وفقا لآلياتهم، إذ لابد أن تدعم الولايات المتحدة العراقيين والسوريين بطريقة تمكنهم من القيادة بطريقة مستدامة على المدى المتوسط. كما ينبغي على الولايات المتحدة تحديد الجهة التي سيقع على عاتقها مساعدة الحكومات المحلية كالبنتاغون أو وزارة الخارجية. وهل لدى الولايات المتحدة الموارد اللازمة لمساعدة السكان على استعادة ثقتهم بالحكم المحلي أو بالمسؤولين؟. ينبغي أن يؤكد فشل واشنطن في العراق بعد غزوه عام ٢٠٠٣ وفي ليبيا عام ٢٠١١، ضرورة طرح هذه الاسئلة، وحتى وسائل الإعلام لم تطرح أسئلة كهذه، لكن يأمل الكاتب أن يطرحها الرئيس أوباما شخصياً.

رابط المقال: http://goo.gl/lrm0jq

رؤية ورسالة وأهداف مركز الدراسات الاستراتيجية

الرؤية

التميّز والريادة الإقليمية والدولية في البحث والتحليل الاستراتيجي.

الرسالة

الإسهام الفاعل في عملية صنع القرار في العراق عبر دراسات وبحوث عالية الجودة، وتعزيز قدرات التحليل الاستراتيجي وفق معايير تنافسية رفيعة المستوى.

الأهداف

- تطوير الوعي الاستراتيجي لدى العاملين في حلقات القيادة العليا في الدولة؛ لتعزيز قدراتهم في اتخاذ القرار.
- تعزيز قدرة التنبؤ بالأحداث وفق معيار أكاديمي متميز؛ لمواجهة التحديات الاستراتيجية على اختلاف أشكالها.
- إعداد كوادر علمية عالية المهارة في البحث والتحليل الاستراتيجي.
- بناء جسور التعاون وتبادل المعلومات مع مراكز اتخاذ القرار الحكومي ومراكز البحوث والدراسات الاستراتيجية داخل العراق وخارجه.
- إيجاد بيئة أكاديمية عالية الجودة يلتقي فيها خبراء التحليل الاستراتيجي من داخل العراق وخارجه؛ لتطوير مناهج البحث الاستراتيجي وتبادل الخبرات في مختلف القضايا وبما يعزز مسار الأمن والسلم الدوليين.
- إعداد دراسات وبحوث متميزة تسهم في تعزيز مسيرة البحث العلمي الأكاديمي في جامعة كربلاء وبما يحقق لها مرتبة متقدمة في معيار الجودة العالمية.

لملاحظاتكم واستفساراتكم يرجى الاتصال بإدارة الإعلام

Tel: (00964) 7800168889

عنوان البريد الالكتروني

info@kerbalacss.uokerbala.edu.iq

موقع النشرة على الانترنيت

kerbalacss.uokerbala.edu.iq

التقارير والتحليلات المنشورة لا تعبّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

مطبعة جامعة كربلاء